التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر

إعداد

د/إيناس السيد محمد سليمان

دكتور باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يوليو ٢٠٢٣م

التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر

إعداد/ د. إيناس السيد محمد سليمان

الملخص العربي

هدف البحث تعرّف الأسس النظرية لمحور حقوق الطفل بمرحلة التعليم الأساسي بمصر، والتوصل لواقع حقوق الطفل بالتعليم الأساسي المصري، وتقديم سيناريوهات مقترحة من أجل التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر، واستخدم البحث المنهج الوصفي كما تم تطبيق استبانة على عينة من موجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية للتعليم قبل الجامعي، وشملت الدراسة عدد (١٩٨) استبانة، وأسفرت نتائج البحث عن وضع سيناريوهات مقترحة يمكن من خلالها التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر، وظهرت بعض المعوقات؛ من أبرزها: ضعف وعي موجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية للتعليم قبل الجامعي باتفاقية حقوق الطفل بالتعليم، وعلى الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل قد حظيت بأكبر عدد من عمليات التصديق لإنفاذ الحق في التعليم في شتي أنحاء العالم فإنه توجد فجوة بين عمليات التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتدابير المتخذة، كما ظهرت الحاجة إلى مشاركة الجمعيات الأهلية باعتبارها شريكًا مهمًا لا يمكن إغفاله في طريق التنمية والتقدم، والاحتياج لتوفير الموارد لدعم تطبيق حقوق الطلاب بالتعليم.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، حقوق الطفل، مرحلة التعليم الأساسي.

Planning to develop awareness of child's rights in the basic stage education in Egypt

This study aimed to define the theoretical foundations of the axis of child's rights in the basic stage education in Egypt, reach the reality of child's rights in Egyptian basic stage education, and present proposed scenarios that can be planned for developing awareness of child's rights in the basic stage education in Egypt, this study used: the descriptive approach applied to the mentors and office of social service for basic stage education, applied to a sample of 198, the results of the study: development of suggested scenarios that could be planned to develop awareness of child's rights in the basic stage of pre-university education in Egypt, and some obstacles appeared, most notably: poor awareness of the mentors and the Office of Social Service for pre-university education of the Convention on the Rights of the Child in Education, although the Convention on the Rights of the Child's has had the greatest A number of ratifications to implement the right to education around the world, a gap between the ratification processes of the International Convention on the Rights of the Child's and the measures taken, the need for the participation of civil associations as an important partner that cannot be overlooked in the path of development and progress, and the need for resources to support the implementation of Child's rights to education.

Keywords: planning, child's rights, basic stage education

التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر

مقدمة :

يعُد التعليم جوهرًا في بناء مجتمعات المعرفة؛ حيث يمثل التعليم أداة أساسية لاستثمار الموارد البشرية ويساعدهم على اتخاذ قرارات قادرة على المنافسة واتباع مسارات تناسب أهدافهم ورغباتهم، وبالتالي تحسين جودة حياتهم وحياة المجتمع، ولقد احتل موضوع حقوق الطفل وتنمية الوعي الحقوقي اهتمامًا كبيرًا، وإيمانًا من المجتمع الدولي بأهميّته أفرد له الكثير من المواد والمبادئ، وخاصة بمرحلة التعليم الأساسي لتحقيق حقوق الطفل في التعليم وتنمية الوعي بأهميتها(Adam، ٢٠١٥).

لذا؛ وضعت دول العالم– ومن بينها مصر– حقوق الأطفال واحتياجاتهم على الأجندة العالمية للتنمية في تعليم الطفل على أساس المساواة ودون تمييز بسبب العرق أو اللّون أو الدّين أو الجنس أو اللّغة (الأمم المتحدة،١٩٩٠)، واتخذت الدولة المصرية خطوات فاعلة، بداية من وضع اللجنة المسؤولة عن تنظيم الاستفتاء على الدستور عام ٢٠١٤م مادة (١٩) التي تؤكد أن التعليم حق لكل مواطن؛ هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية (اللجنة العليا للإشراف على الاستفتاء الدستوري المصري، 2014).

ومن هنا فإن التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في المرحلة الأساسية للتعليم بمصر يتطلب إعداد مجموعة من الأفكار العملية المنظَّمة والمتتالية من توفير دعم مالي وإداري، وتوفير تدريب مستمر، والتعاون مع الجهات المختلفة، ووضع الخطوط والأساليب التي تنفذ للوصول للأهداف العامة، والأغراض أو المقاصد التي تتشدها السياسة التعليمية، مع اختيار أفضل السبل لمواجهة المشكلات التربوية والتعليمية، والتوصل إلى حلول متطورة لها عن طريق المشروعات التعليمية (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢١، ١–٧٨).

مشكلة البحث:

أشار تقرير "التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١- التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار" إلى أن هناك عددًا من التحديات التي تواجه الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، وأشارت ("الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأنسان جمهورية مصر العربية ٢٠٢١-٢٠٢٦"، ٢٠٢١) إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها مصر قبل عام ٢٠١٤م، وحالة الاضطراب الإقليمي منذ عام٢٠١١م، واللتين كان لهما آثار سلبية بالغة على النشاط التعليمي، وظهرت الحاجة إلى تحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي بما يتوافق مع المعايير العالمية في ظل غياب خطة وطنية متكاملة لتعليم حقوق الإنسان في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.

كما أكدت الدراسات وجود مجموعة من التحديات؛ فاتفقت كلٌ من دراسة (عبد الواحد، ٢٠٢١)، ودراسة (عزيز، وآخرين، ٢٠١٧) على تأثير الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع المصري على انعدام الوعي بالحقوق والواجبات؛ مما يؤدي لظهور ظاهرة التنمر والمشار إليها بدراسة (زكي، ٢٠٢٠) وذلك بسبب نقص العديد من المهارات التي تساعد الطفل على حماية نفسه، وهذا ما أكدته دراسة (عبده، ٢٠٢١) أن الطفل المصري ما زال يعاني من ضعف الحماية والرعاية؛ حيث ظهرت الكثير من المشكلات والظواهر الاجتماعية التي كان ضحيتها الأولى ذلك الطفل؛ مثل: العنف الأسري، والتنمر والتسول، وعمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، والتي تتنافي مع مادة قانون الطفل المصري رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م.

وأشارت دراسة (أبو حسين، ٢٠١٩) إلى تأثير التغيير التكنولوجي السريع والانفجار المعرفي على الطفل المصري، كما أشارت دراسة (الخولي، ٢٠١٧) إلى أن

مصر قد شهدت منذ عام ٢٠١١م تغيرات وتحديات على كل المستويات؛ بقيام ثورتين في مدى زمني قصير ٢٥ يناير ٢٠١١ م، و٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وما تبع ذلك من اختلال في بعض القيم والمفاهيم والمواقف التي تمس بشكل مباشر حقوق الإنسان سواء الحقوق السياسية أم المدنية، ودراسة (أحمد، ٢٠١٧) التي أكدت أن هناك قصورًا بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في تناولها لحقوق الطفل وتدني مستويات الوعي الحقوقي لدى الطلاب.

وفي ضوء ما سبق يتحدد السؤال الرئيس للبحث فيما يلي:

- كيف يمكن التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١- ما الأسس النظرية لمحور حقوق الطفل بالتعليم؟

٢- ما واقع حقوق الطفل بالتعليم المصري؟

٣- ما السيناريوهات المقترحة للتخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في المرحلة الأساسية للتعليم بمصر؟

أهداف البحث:

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تعرّف الأسس النظرية لمحور حقوق الطفل بالتعليم الأساسي في مصر.

٢- التوصل لواقع حقوق الطفل بالتعليم الأساسي المصري.

٣- تقديم سيناريوهات مقترحة للتخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر.

أهمية البحث:

استمد البحث أهميته مما يلي:

١- تهيئة البيئة المدرسية لصالح الطفل؛ حيث يتم تهيئة بيئة تعليمية مناسبة له، وتعزِّز من نموه الجسماني والعقلي والاجتماعي.

٢- تكوين شخصية الطفل؛ فوجود التوعية بحقوق الطفل في المرحلة الأساسية، يساعد على بناء شخصية الطفل وتعزيزها، وتحفيزه على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين جودة حياته، وتساعد الأطفال على تعرُّف حقوقهم وفهمها، وتمكينهم من المطالبة بها والدفاع عنها؛ مما يساهم في تحسين حياتهم وتحقيق مستقبل أفضل لهم.

٣- يؤثر التركيز على حقوق الطفل في المرحلة الأساسية على إعداد الأجيال المستقبلية، بناءً على تكريس قيم حقوق الإنسان والحرية والكرامة، وبالتالي توفير التعليم لجميع الأطفال دون تمييز أو تحيز.

٤- تحسين جودة التعليم؛ حيث يتم توفير بيئة تعليمية أكثر صحة وأمانًا، وتوفير الدعم المناسب للطلاب.

٥- تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يتم تمكين الأطفال ليصبحوا أعضاءً فاعلين في المجتمع، والمشاركة في بناء مستقبل مستدام.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث؛ تم استخدام المنهج الوصفي باعتباره منهجًا بحثيًا يركز على وصف الظواهر والمفاهيم، فالمنهج الوصفي يعتمد على جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة التي تتم دراستها، من خلال توثيق المعلومات والملاحظات الوصفية عن حقوق الطفل بالتعليم المصري، باستخدام أداة (الاستبيان) وتطبيقها على بعض المدارس بمحافظات مصر؛ للوقوف على واقع ومتطلبات وصعوبات حقوق الطفل بالتعليم المصري.

مصطلحات البحث:

حقوق الطفل بالتعليم: ويُقصد بحقوق الطفل أنها: "مجموعة الحقوق الفردية والشخصية للطفل والتي ترتكز على صفة حاملها بوصفه إنسان في حاجة إلى رعاية وعناية" (المحروقي، ٢٠٢١، ٣٢-٥٠)، ويُعرف الحق في التعليم بأنه: "حرية إعطاء التعليم (حرية التعليم) وحرية تلقي التعليم (حرية التعلّم)" ويُعرف الحق بالتعليم بأنه: "حق الأفراد في التعليم وتعليم غيرهم بما يعرفون أو يعتقدون ويُشكِّل مظهرًا من مظاهر حق الأفراد في نقل آرائهم والتعبير عنهم، بحيث يشمل الحق في التعليم مجالات حرية التعليم والحريات الأكاديمية التي أصبحت تشكِّل جزءًا مهمًا من قانون حقوق الإنسان المعاصر" (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٩٩)، و(سينغ، ٢٠١٣، ٩).

هذا يعني أن الحق بالتعليم يعتبر من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان، ويعني الحق في الحصول على التعليم المناسب وفقًا للقدرات والمواهب الفردية، ودون تمييز أو اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو أي نوع من أنواع التمييز، ليصبح عنصرًا فاعلًا في المجتمع.

خطوات البحث:

في ضوء ما تقدم فإن البحث سار وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تم تحديد الإطار العام للبحث؛ من حيث: المقدمة، ومشكلة البحث وأسئلته، وأهدافه وأهميته، ومنهجه وأدواته، كذلك مصطلحات البحث والدراسات السابقة.

الخطوة الثانية: تحديد الإطار النظري للبحث؛ حيث شمل تعرّف الأسس النظرية لمحور حقوق الطفل بالتعليم.

الخطوة الثالثة: تمثلت في تقديم سيناريوهات مقترحة للتخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر.

الإطار النظري للبحث:

مرت البشرية بمراحل كثيرة في مجال حقوق الأطفال، ومن خلال تجارب عديدة أكدت أهمية مراعاة تلك الحقوق وحمايتها، وضمان استمتاع الطفل بمرحلة الطفولة، واتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والتعليمية والاجتماعية الملائمة، والاعتراف بحق الطفل وحمايته (القضيبي، ٢٠٢١، ٣٥-٥٧).

١- حقوق الطفل في التعليم:

حقوق الطفل بالتعليم هي إحدى حقوق الإنسان، وتشمل الأسس المعرفية والمهارات المختلفة، من خلال اكتساب المعرفة وتنمية القدرات وصقل المواهب والمهارات التي تؤهل الأطفال لتحمّل المسؤوليات في حياتهم والإسهام في بناء مجتمعاتهم في المستقبل.

وقد اقترحت لجنة حقوق الإنسان تعريفًا عمليًا مناسبًا للطفولة المبكرة، على أنها الفترة التي تقل عن ٨ سنوات، وتشجع اللجنة الدول الأطراف على وضع جدول أعمال إيجابي للحقوق في مرحلة الطفولة المبكرة، والابتعاد عن المعتقدات التقليدية، باعتبار الطفولة المبكرة أساسًا لفترة بدءًا من التنشئة الاجتماعية للإنسان غير الناضج وصولاً لمرحلة الكبر والنضج، وتشترط الاتفاقية احترام الأطفال بصفتهم الشخصية، ووجوب الاعتراف بالأطفال الصغار كأعضاء نشطين في العائلات والمجتمعات مع اهتماماتهم ووجهات نظرهم لممارسة حقوقهم، فإن الأطفال الصغار لديهم متطلبات خاصة للتربية البدنية، والإرشاد النفسي، وكذلك لوقت ومكان اللعب الاجتماعي، والاستكشاف والتعلم (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

٢- أهداف حقوق الطفل في التعليم:

التجارب والخبرات المُبكرة للأطفال تؤثر عليهم بالمستقبل، وتعمل على تحديد مساهمتهم في شؤون المجتمع وتنميّته (الحبيشي، ٢٠٢٠، ٤٣٧-٤٥٣)، وتتمثل أهداف حقوق الطفل فيما يلي (Moody, 2020, 11-25):

- الحق في التعليم الابتدائي المجاني والإجباري.
- الحق في الحصول على تعليم جيد وذي جودة عالية.
- الحق في تعليم يتوافق مع قدرات الطفل واحتياجاته التعليمية.
- الحق في الحصول على تعليم يتوافق مع ثقافته ولغته ودينه.
- الحق في تعليم يحمي الطفل من الممارسات العنيفة أو القاسية أو التمييز.
- الحق في الحصول على فرص تعليمية متساوية وواضحة دون أي تمييز أو تفضيل.
- الحق في المشاركة الفعالة في العملية التعليمية واتخاذ القرارات المناسبة.
- الحق في الحصول على دعم ومساعدة من المعلمين والوالدين لتحقيق النجاح التعليمي.
- الحق في عدم الاستخدام الخاطئ للتقييم والتصنيف والتعليم الفاصل والتركيز على نمو الطفل الشامل.
- الحق في الحصول على فرص التعليم المستمر والتطوير المهني.

٣- أهمية حقوق الطفل في التعليم:

تعريف حقوق الطفل بالتعليم في المنظمات والإعلانات الدولية يشير إلى أهمية توفير التعليم للأطفال وحماية حقوقهم في الوصول إلى التعليم؛ وتتضمن حقوق الطفل بالتعليم النقاط التالية (سماحة، وأبو طالب، ٢٠١٨، ٦٣٥-٦٥١)، و(عزيز، وآخرين، ٢٠١٧، ١٠٣-١٠٨)،(Öztürk, Doğan, 2017, 303-314):

- حق كل طفل في التعليم دون تمييز، وحماية جميع الأطفال من الخروج المبكر من التعليم، والتأكد من استمرارهم في التعليم لأطول فترة ممكنة.
- توفير التعليم ذي الجودة العالية والتشجيع على التنوع والإبداع، وتوفير الموارد اللازمة للتعليم، بما في ذلك المباني والأثاث والكتب والبرامج التعليمية.
- تأكيد مسؤولية الدول في تحقيق هذه الحقوق وتكثيف الجهود لضمان تحسين نظام التعليم، ودعم المجتمعات المستضعفة والشديدة الفقر والمتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية للحصول على تعليم جيد.
- حقوق الطفل في التعليم حيوية وضرورية للغاية؛ فالتعليم هو الحق الأساسي لكل طفل، ويجب على الدول والمجتمعات توفيره بشكل مجاني ومن دون تمييز أو تحيز.
- تؤدي حقوق الطفل في التعليم دورًا مهمًا في إبراز مكانة الطفل كفرد في المجتمع وتطوير شخصيته وبناء قدراته ومهاراته، بالإضافة إلى تطوير المجتمع نفسه؛ حيث يؤدي التعليم إلى رفع مستوى المعرفة والثقافة لدى الأفراد؛ مما يؤدي إلى نشر الوعي والتسامح وتنمية المجتمعات.
- كما أن حق التعلُّم يساعد الأطفال على اكتشاف قدراتهم الذاتية والتعبير عنها، والتفاعل مع أفراد مجتمعات أخرى، وبناء علاقات اجتماعية صحية. كذلك، يؤدي التعليم إلى توفير فرص العمل وتحسين مستوى دخل الأفراد.

لذا؛ يجب على جميع الدول أن تلتزم بتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال غير المتمتعين بمثل هذه الخدمات، وتشجيعهم على تعلُّم وتطور مستقبلهم. كما يجب حماية حقوق الأطفال في التعليم من خلال ضمان نوعية التعليم وحصولهم على احتياجاتهم التعليمية على أكمل وجه.

٤- دور مصر في تعزيز حماية حقوق الطفل بالتعليم:

تلعب مصر دورًا مهمًا في تعزيز حماية حقوق الطفل في التعليم. فقد اعتمدت مصر العديد من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز التعليم وحماية حقوق الطفل، وتعتبر حقوق الإنسان قيمًا تمس الإنسان من شتي جوانبه السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال تكيف القوانين الداخلية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان(برزوق، ٢٠١٢، ١-١٦٤)، و(ناصر الدين، ٢٠٠٤، ١-١٩٣)، ويُسهم كلٌ من القطاعين الحكومي والخاص في تقديم خدمات التعليم الأساسي في مصر، فمصر لها دور في تعزيز حماية حقوق أطفالها، ويظهر ذلك في تصديق مصر على الاتفاقيات الخاصة بالتعليم (عبده، ٢٠٢١، ١-٧٥) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، ١-٢٩٦)، لذا اهتمت مصر بوضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١/٢٠٢٦م، لدعم وتعزيز نشر ثقافة احترام حقوق الإنسان، وأقرتها وزارة التربية والتعليم المصرية، بهدف إنجاز الطالب لدراسته وهو لا يعاني من أي أذى نفسي أو من أي شيء قد يعيق حياته، وتمثلت فيما يلي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧، ١-٣):

- ❖ الإرشاد إلى العادات السليمة: يجب على المعلمين وإدارة المدرسة المشاركة في تربية وتنشئة الطفل والتلميذ، حيث يجب دومًا توجيه الطلاب إلى ما ينفعهم، وحثهم على العادات السليمة.
- ❖ الحصول على فرصة التعلم: توفير التعليم المجاني والإلزامي للأطفال في سن الدراسة، بما في ذلك الذين يعانون من الإعاقة أو يحتاجون إلى رعاية خاصة، فمن حق كل طالب الحصول على فرصته في التعليم وتعلم الأشياء الجديدة، واكتساب المعلومات حول موضوعات ومعارف مختلفة، كما أن لكل طالب الحق في الحصول على الفرص المتساوية لسنه وعقله.

- ❖ المشاركة الجماعية: العمل على تحسين جودة التعليم وتحديث المناهج والتقنيات التعليمية، فلا يُميَّز طالب على آخر، ولا يُعطى لطالب ما لا يُعطى لزميله، فالمشاركة الاجتماعية والحصول على الفرص في الأنشطة والجوانب الترفيهية يجب أن تتساوى بين الطلاب، كإطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي تستهدف حماية حقوق الطفل في التعليم؛ مثل برامج: "تعليم بلا حدود"، و"الفصول المدرسية الآمنة"، و"تحسين سبل الحماية من التحرش".
- ❖ أمن وسلامة المباني الدراسية: يجب الاهتمام بأمن وسلامة المباني الدراسية؛ فيجب أن تكون المباني سليمة وصحية، بداخلها تهوية جيدة، وغير قابلة للسقوط أو الهدم؛ لكي يشعر الطلاب بالأمان، ويتلقون فيها دروسهم بأريحية وسعادة.
- ❖ حق الطالب في الأمان النفسي: حيث لا يجب أن يتعرض الطفل أو الطالب أيًا كان عمره للتحرش أو الاعتداء النفسي أو الجسدي من قِبل زملائه أو أي أحد من العاملين في المدرسة، لذا يجب التأكد من أن العاملين أسوياء نفسيًا قبل ائتمانهم على الطلاب، كما يجب مراقبة كافة المرافق بالكاميرات ومتابعة التلاميذ باستمرار.
- ❖ متابعة المستوى الدراسي للطلاب: حيث يجب التأكد مما توصلوا إليه من علم، وإخبار الآباء بما يخص أولادهم من احتياج وما يعانون منه، وما لديهم من مشكلات، ويجب التأكد من أن الطلاب قادرون على تطبيق ما تعلموه من معلومات، وذلك من خلال التطبيق العملي، من خلال المعامل والنزول إلى الميادين ورؤية الأمور على طبيعتها.
- ❖ حق الطالب في عدم التنمر وعدم التعدي على حريته الشخصية، وعدم التمييز بين طالب وآخر، فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات، وإطلاق حملات

إعلامية لرفع الوعي بحقوق الطفل في التعليم، وتحديد المشاكل المتعلقة بالمنظومة التعليمية وسبل العمل على تحسينها.

وهذا ما أكده وزير التربية والتعليم في فعاليات مؤتمر "حقوق الإنسان٢٠٢١ – بناء عالم ما بعد الجائحة– إعلان المدارس الآمنة – إطار عمل تنفيذي"؛ أنه لجعل منظومة حقوق الإنسان مكونًا أساسيًا في المناهج الدراسية لا بد من توفير شراكة بين كافة الجهات المعنية (وزارة التربية والتعليم، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الجامعات) للعمل وتقديم المشورة من أجل تعليم حقوق الإنسان في المدارس، وتحديد مواطن الضعف والاختلال في بعض المناهج التي لا تحترم حقوق الإنسان وتقديمها إلى الوزارة؛ فتعليم حقوق الطفل لا تقتصر على نقل المعرفة وإيجاد العلاقات المفتوحة بين الطلبة والمعلمين، بل تتعدي ذلك إلى ما يفعله المعلمون داخل صفوفهم لتقديم التربية الحقوقية المناسبة لهم؛ حيث إن التفاعل بين كلٍ من المعلم والأطفال يؤدي إلى نمو أنماط التفكير وتنمية الإحساس بالقيم الأصيلة والتصرفات الصحيحة لدى الأطفال، وجعلهم أكثر فهمًا لمشاعر الآخرين والاهتمام بها (فريق المرصد المصري، ٢٠٢١)، و (بوابة أخبار اليوم، ٢٠٢١).

وبهذا فإن مصر تسعى إلى تنمية الطفولة من خلال الاستثمار في التعليم، وتحسين نوعية التعليم؛ لتزويد أجيالها بالمعارف والأدوات اللازمة في سبيل التقدم والازدهار.

إجراءات الدراسة الميدانية وتفسير النتائج:

يمكن تحديد المتطلبات من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من القائمين بالعمل في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية بمختلف مستوياتهم الوظيفية بدءًا من مكتب مدير عام تنمية الخدمة الاجتماعية بديوان عام الوزارة، مرورًا بمكاتب توجيه

الخدمة الاجتماعية على المستوى المركزي بمديريات التربية والتعليم (الإسماعيلية، الجيزة، السويس، الشرقية، كفر الشيخ، وزارة التربية والتعليم) وصولاً إلى توجيه التربية الاجتماعية بالإدارات التعليمية التابع لها موجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية للتعليم قبل الجامعي، وشملت الدراسة عدد (١٩٨) استبانة.

وقد تم تقنين أداة الدراسة (صدق وثبات الاستبانة)، وحساب معاملات الارتباط، واتضح من صدق الاستبانة الإلكترونية الموجَّهة أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١)؛ وهو ما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بالتجانس الداخلي؛ أي إنها صادقة وصالحة للقياس، واتضح من حساب ثبات أداتي الدراسة الموجَّهة إلى موجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية بطريقة ألفا كرونباخ؛ أن جميع قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ سواء للأبعاد الفرعية أو للاستبانة ككل مرتفعة (٨٤.٦٢%)؛ وهو ما يشير إلى أن الاستبانة على درجة مقبولة من الثبات، وفيما يلي جدول ثبات المحاور كالتالي:

جدول (١) ثبات محاور الاستبانة وفق ألفا كرونباخ

المحاور	الثبات(الفا)
الاستبانة ككل	84.62%
المحور الأول	92.31%
المحور الثاني	84.62%
المحور الثالث	76.92%

وتم تصميم الاستبانة الإلكترونية؛ بحيث تكونت من ثلاثة محاور كالتالي:

١- واقع التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر، مكون من (١٠) عبارات.

٢- متطلبات التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر، مكون من (١٠) عبارات.

٣- صعوبات التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر، مكون من (٩) عبارات.

٤- وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للتعبير عن استجابات أفراد العينة حول مضمون الاستبانة، وتم توزيعها على المحافظات كالتالي:

جدول (٢) عدد الاستجابات طبقًا لتوزيع أفراد العينة على المحافظات

المحافظة	التكرار (ك)	النسبة(%)
الإسماعيلية	35	17.7
الجيزة	33	16.7
السويس	38	19.2
الشرقية	30	15.2
كفر الشيخ	58	29.3
وزارة التربية	4	2.0
Total	198	100

حيث أعطيت درجات (٣-٢-١) للاستجابات (بدرجة كبيرة- بدرجة متوسطة- بدرجة ضعيفة)؛ بحيث يضع المستجيب علامة (√) أمام الاستجابة التي تعبر عن رأيه، وفي نهاية عبارات كل محور من محاور الاستبانة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences ,SPSS)؛ وذلك لحساب النسبة المئوية للتكرارات، من أجل التعرف على توزيع استجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبانات الإلكترونية، واستخدام التكرارات والنسب المئوية

والأوزان النسبية، وصُنِّفت تقديرات أفراد عينة الدراسة إلى ثلاثة مستويات؛ حيث إذا كان الوزن النسبي بين (٢,٣٤ إلى ٣) فإنه يعتبر مرتفعًا، ومن (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) يعتبر متوسطًا، وبين (١ إلى ١,٦٦) يعتبر منخفضًا؛ حيث إن طول الفترة المستخدمة (٣/٢) أي قرابة (٠,٦٦)، وقد حسبت معيار الحكم على قيم الأوزان وفق المعيار الثلاثي، وتُعرض نتائج الدراسة الميدانية (تحليلها وتفسيرها) على النحو التالي:

جدول (٣)

واقع التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر

رقم العبارة	العبارة	الاستجابات						المتوسط	الوزن النسبي	المستوي	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تكفل اتفاقية حقوق الإنسان حق التعليم للولد والبنت على السواء	160	80.8	31	15.7	7	3.5	2.7727	92.42	مرتفع	١
٢	تعديل اتجاهات الطلاب نحو ممارسة الطلاب للأنشطة كالانتخابات	130	65.7	59	29.8	9	4.5	2.6111	87.04	مرتفع	٢
٣	الأنشطة التي تتطلبها مراعاة حقوق الطلاب بمرحلة التعليم الأساسي متوافرة	64	32.3	113	57.1	21	10.6	2.2172	73.91	متوسط	٩
٤	تراعي اتفاقية حقوق الانسان الفروق الفردية بين الطلاب	93	47.0	89	44.9	16	8.1	2.3889	79.63	مرتفع	٥

رقم العبارة	العبارة	الاستجابات						المتوسط	الوزن النسبي	المستوي	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٥	تتوافر بالمدرسة أنشطة تراعي الحقوق الفردية للطلاب تطبيقًا للاتفاقية	66	33.3	107	54.0	25	12.6	2.2071	73.57	متوسط	١٠
٦	تزويد وعي الطلاب بأهمية حقوق الطلاب بالتعليم	99	50.0	78	39.4	21	10.6	2.3939	79.80	مرتفع	٤
٧	تعميق القيم والمعايير لدى الطلاب	82	41.4	80	40.4	36	18.2	2.2323	74.41	متوسط	٨
٨	يهتم الإخصائي الاجتماعي بالتعاون مع زملائه لتحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطلاب بالتعليم	104	52.5	65	32.8	29	14.6	2.3788	79.29	مرتفع	٦
٩	يتعاون الاخصائي الاجتماعي مع القيادات المدرسية لتطبيق مبادئ حقوق الطلاب بالتعليم	119	60.1	68	34.3	11	5.6	2.5455	9	مرتفع	٣
١٠	يحرص الإخصائي الاجتماعي على دعوة أولياء الأمور لحضور جلسات التربية الوالدية	101	51	70	35.4	27	13.6	2.3737	79.12	مرتفع	٧

** دال عند مستوى ٠,٠١

أظهرت النتائج أن محور واقع التخطيط التربوي لدعم محور حقوق الإنسان لطلاب مرحلة التعليم الأساسي، اشتمل على (١٠) عبارات تراوحت متوسطاتها بين (٢,٧٧) و (٢,٢٠)، أعلاها العبارة رقم (١) ونصها " تكفل اتفاقية حقوق الإنسان حق التعليم للولد والبنت على السواء" بوزن نسبى (٩٢.٤٢) وهى ذات مستوى مرتفع في المرتبة الأولى، بينما العبارة رقم (٤) ونصها "تراعي اتفاقية حقوق الإنسان الفروق الفردية بين الطلاب" بوزن نسبي (٧٩.٦٣) وهى ذات مستوى مرتفع في المرتبة الخامسة، وأقلها العبارة رقم (٥) ونصها " تتوافر بالمدرسة أنشطة تراعي الحقوق الفردية للطلاب تطبيقًا للاتفاقية" بوزن نسبى (٧٣.٥٧) وهى ذات مستوى متوسط في المرتبة العاشرة على كافة البنود، ويتفق ذلك مع دراسة (الجيزاوي، ٢٠١٧) التي أكدت أنه على الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل قد حظيت بأكبر عدد من عمليات التصديق لإنفاذ الحق في التعليم في شتى أنحاء العالم، إلا أن هناك فجوة بين عمليات التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتدابير المُتخذة، ودراسة (محمود، ٢٠١٧) التي أشارت إلى وجود الأساليب التي تجبر الطفل على الخضوع والقهر، وانفصال المدرسة عن المجتمع، وضعف المؤسسات العاملة في ميدان حقوق الإنسان.

جدول (٤)

متطلبات التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر

رقم العبارة	العبارة	الاستجابات						المتوسط	الوزن النسبي	المستوي	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	توافر الوسائل التعليمية المساعدة للطلاب لممارسة أنشطتهم الطلابية بكفاءة	40	20.2	129	65.2	29	14.6	2.0556	68.52	متوسط	٩
٢	تطبيق القوانين والتعليمات على الطلاب وفقًا لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة	85	42.9	94	47.5	19	9.6	2.3333	77.78	متوسط	٦
٣	وجود إرشاد تربوي واجتماعي ونفسي بالمدرسة	96	48.5	83	41.9	19	9.6	2.3889	79.63	مرتفع	٣
٤	مراعاة إقامة علاقة مهنية مع الطلاب عن تطبيق مبادئ حقوق الطلاب بالمدرسة	101	51.0	66	33.3	31	15.7	2.3535	78.45	مرتفع	٥
٥	تعزيز إقامة مبادرات لتنمية الوعي بحقوق الطلاب بالتعليم	90	45.5	74	37.4	34	17.2	2.2828	76.09	متوسط	٧
٦	الحرص على مشاركة جميع الطلاب في الحوار والمناقشة	85	42.9	70	35.4	43	21.7	2.2121	73.74	متوسط	٨

رقم العبارة	العبارة	الاستجابات						المتوسط	الوزن النسبي	المستوي	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٧	تشجيع الطلاب على تبادل وجهات النظر مع أقرانهم	96	48.5	80	40.4	22	11.1	2.3737	79.12	مرتفع	٤
٨	توفر الموارد والإمكانيات الموجودة بالمدرسة لتدعيم تطبيق حقوق الطلاب بالتعليم	46	23.2	67	33.8	85	42.9	1.8030	60.10	متوسط	١٠
٩	يضع الإخصائي الاجتماعي خطة لتطبيق مبادئ حقوق الطلاب بالتعليم	94	47.5	88	44.4	16	8.1	2.3939	79.80	مرتفع	٢
١٠	يسعى الإخصائي الاجتماعي للتنسيق مع الجمعيات الأهلية لإقامة أنشطة الطلاب لتدعيم تطبيق حقوق الطلاب بالتعليم	99	50.0	82	41.4	17	8.6	2.4141	80.47	مرتفع	١

** دال عند مستوى ٠,٠١

أظهرت النتائج أن محور متطلبات التخطيط التربوي لدعم محور حقوق الإنسان لطلاب مرحلة التعليم الأساسي اشتمل على (١٠) عبارات تراوحت الأوزان

النسبية لها بين (٢,٤١) و (١,٨٠)، أعلاها العبارة رقم (١٠) ونصها "يسعي الإخصائي الاجتماعي للتنسيق مع الجمعيات الأهلية لإقامة أنشطة الطلاب لتدعيم تطبيق حقوق الطلاب بالتعليم" بوزن نسبى (٢,٤١) وهى ذات مستوى مرتفع في المرتبة الأولى على كافة البنود، ويرجع ذلك إلى الحاجة إلى مشاركة الجمعيات الأهلية باعتبارها شريكًا مهمًا لا يمكن إغفاله في طريق التنمية والتقدم؛ لمواجهة نقص العديد من المهارات التي تساعد الطفل على حماية نفسه، وهذا ما أكدته دراسة (عبده، ٢٠٢١) من أن الطفل المصري ما زال يعاني من ضعف الحماية والرعاية؛ حيث ظهرت الكثير من المشكلات والظواهر الاجتماعية التي كان ضحيتها الأولى ذلك الطفل، وأقلها العبارة رقم (٨) ونصها "توفر الموارد والإمكانيات الموجودة بالمدرسة لتدعيم تطبيق حقوق الطلاب بالتعليم" بوزن نسبي (٦٠.١٠)؛ ويرجع ذلك إلى تأكيد آراء المستجيبين على الاستبانة من احتياجهم لتوفر الموارد لتدعيم تطبيق حقوق الطلاب بالتعليم.

جدول (٥)

صعوبات التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسي بمصر

رقم العبارة	العبارة	الاستجابات						المتوسط	الوزن النسبي	المستوي	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	قلة توافر موارد مالية لممارسة الطلاب لأنشطتهم	١٠٧	٥٤.٠	٦١	٣٠.٨	٣٠	١٥.٢	٢.٣٨٨٩	٧٩.٦٣	مرتفع	٣
٢	ضعف وجود الوقت الكافي لدى الإخصائي الاجتماعي لمتابعة الأنشطة الطلابية	١٠١	٥١.٠	٨٥	٤٢.٩	١٢	٦.١	٢.٤٤٩٥	٨١.٦٥	مرتفع	٢
٣	قلة حرص الإدارة المدرسية على الاهتمام بجدية الأنشطة الطلابية والتنظيمات المدرسية وعدم جدواها	٥٨	٢٩.٣	١١٦	٥٨.٦	٢٤	١٢.١	٢.١٧١٧	٧٢.٣٩	متوسط	٥
٤	مراعاة الإدارة المدرسية الأسلوب الإنساني في التعامل مع الطلاب	٣٣	١٦.٧	١٠٩	٥٥.١	٥٦	٢٨.٣	١.٨٨٣٨	٦٢.٧٩	متوسط	٨
٥	ندرة البرامج التدريبية للإخصائي الاجتماعي على معايير حقوق الإنسان	٥٥	٢٧.٨	١١٦	٥٨.٦	٢٧	١٣.٦	٢.١٤١٤	٧١.٣٨	متوسط	٦

رقم العبارة	العبارة	الاستجابات						المتوسط	الوزن النسبي	المستوي	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٦	يحرص الإخصائي الاجتماعي على الاستفادة من خدمات المجتمع في تنفيذ الأنشطة المختلفة	٣٣	١٦.٧	٨٤	٤٢.٤	٨١	٤٠.٩	١.٧٥٧٦	٥٨.٥٩	متوسط	٩
٧	ضعف توفر المهارات الاجتماعية التي تيسر كفاءة العمل الاجتماعي بالمدرسة	٣٢	١٦.٢	١٢٢	٦١.٦	٤٤	٢٢.٢	١.٩٣٩٤	٦٤.٦٥	متوسط	٧
٨	ضعف وجود العدد الكافي من الإخصائيين الاجتماعيين لمتابعة تطبيق حقوق الطلاب بمرحلة التعليم الأساسي	١٢٠	٦٠.٦	٥٧	٢٨.٨	٢١	١٠.٦	٢.٥٠٠٠	٨٣.٣٣	مرتفع	١
٩	ضعف التعاون بين أولياء الأمور والإخصائي لتعزيز وعي الطلاب بحقوقهم بالتعليم	٩٥	٤٨.٠	٧٩	٣٩.٩	٢٤	١٢.١	٢.٣٥٨٦	٧٨.٦٢	مرتفع	٤

** دال عند مستوى ٠,٠١

كما أظهرت نتائج العينة أن محور صعوبات التخطيط التربوي لدعم محور حقوق الإنسان لطلاب مرحلة التعليم الأساسي اشتمل على (٩) عبارات تراوحت متوسطاتها بين

(٢,٥٠) و (١,٧٥)، أعلاها العبارة رقم (٨) ونصها "ضعف وجود العدد الكافي من الإخصائيين الاجتماعيين لمتابعة تطبيق حقوق الطلاب بمرحلة التعليم الأساسي" بوزن نسبى (٨٣.٣٣) وهى ذات مستوى مرتفع في المرتبة الأولى على كافة البنود؛ ويرجع ذلك إلى واقع ضعف توفر العدد الكافي من الإخصائيين الاجتماعيين لمتابعة تطبيق حقوق الطلاب بمرحلة التعليم الأساسي، ويتفق ذلك مع دراسة (زكي، ٢٠٢٠)؛ مما ينتج عنه نقص العديد من المهارات التي تساعد الطفل على حماية نفسه، وأقلها العبارة رقم (٦) ونصها "يحرص الإخصائي الاجتماعي على الاستفادة من خدمات المجتمع في تنفيذ الأنشطة المختلفة" بوزن نسبي (٥٨,٥٩) وهي ذات مستوى متوسط على كافة البنود؛ ويرجع ذلك إلى ما أكدته دراسة (محمود، ٢٠١٧) من قصور وجود المعلم المؤهَّل وعدم مراعاة التوازن بين البعد العالمي لحقوق الإنسان والسياق المجتمعي.

نخلص مما تقدم أن التوعية بحقوق الطفل من أهم الأهداف التي يجب تحقيقها في المرحلة الأساسية؛ حيث تعد هذه المرحلة فترة حاسمة في حياة الطفل، وتمثل بداية تشكيل شخصيته، وتنمية مهاراته وقدراته العقلية والجسدية. ومن أجل ذلك يتعين على الأهل والمعلمين والمجتمع المحلي والمسؤولين التخطيط لتنمية الوعي بحقوق الطفل، ويمكن القيام بذلك من خلال الخطوات التالية: توفير الدعم اللازم للأسر والمجتمع لتعزيز التوعية بحقوق الطفل وإبراز أهمية حمايته ورعايته، وتأسيس برامج تعليمية للأطفال في المدارس المبكرة ورياض الأطفال؛ تهدف إلى تنمية الوعي بحقوقهم والمساهمة في حمايتها، من خلال تدريس القيم الأخلاقية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الطفل، وتوضيح أهمية وجود الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والتربويين والطبيين في المؤسسات التعليمية والصحية، والتعاون معهم لضمان حماية حقوق الطفل ورعايتها بشكل مناسب، وإنشاء مراكز تحسين أوضاع الطفولة وحماية حقوق الطفل، لتوفير مساحة آمنة للأطفال وتعزيز حماية حقوقهم ورعايتها.

سيناريوهات مقترحة لتطبيق حقوق الطفل بالتعليم المصري:

١- السيناريو التقليدي حتى عام ٢٠٣٠م:

هذا السيناريو قائم على فرضية مؤداها الامتداد المنطقي للتطورات الراهنة، وذلك فيما لو استمر النمط الحالي تجاه التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، دون حدوث تغيرات جوهرية في السياسات المؤثرة على تطبيق حقوق الطفل في التعليم ما قبل الجامعي المصري؛ وذلك على الرغم من تغير القوى الداخلية أو الظروف عبر الزمن.

وتعتمد الفكرة الأساسية لهذا السيناريو على الإبقاء على الشكل الحالي والملامح الرئيسية لتطبيق محور حقوق الطفل بالتعليم، وتجنب إحداث طفرة كبيرة في الأهداف العامة، وإعداد الإخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم، ومسئوليات موجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية، ومسئوليات الإدارة والتمويل.

مسلمات السيناريو التقليدي:

- غياب الاستعداد الكافي للتعامل بإيجابية مع العولمة والتغيرات المعاصرة والإفادة منها، والاعتماد على الجمعيات الأهلية لتنمية الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- تشتت الموارد دون بروز أولويات واضحة في تخصيصها.
- ظهور كثير من السلوكيات والاتجاهات السلبية؛ منها: ضعف القيم الدينية والأخلاقية، وقيم التعاون والمحبة والتسامح، وانتشار العنف ونمط الحياة الاستهلاكية، والعزلة عن الآخرين، وضعف الانتماء الأسري، ومقاومة التجديد والابتكار.
- قلة البرامج التدريبية والتعليمية لموجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية، أو وجودها على نحو لا يلبي احتياجات تطبيق حقوق الطفل في التعليم الأساسي المصري.

- وجود ميل ضعيف لدى قيادات التوجيه الاجتماعي ومكتب الخدمة الاجتماعية؛ لتطبيق أنشطة حقوق الطفل بالتعليم ما قبل الجامعي المصري.

مؤشرات السيناريو التقليدي: تُفترض عدة مؤشرات أساسية لهذا السيناريو في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة بجانبيها النظري والميداني؛ ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ- الأهداف المستقبلية لتطبيق محور حقوق الطفل في التعليم ما قبل الجامعي المصري:

- تتسم أهداف تطبيق حقوق الطفل بالتعليم ما قبل الجامعي المصري بالتقليدية؛ حيث تتجه تلك الأهداف نحو تكوين أفراد يتعاملون مع الأوضاع السائدة والراهنة، ويحسنون التجاوب والتكيف معها.
- لن تتضمن أهداف تطبيق حقوق الطفل بالتعليم ما قبل الجامعي المصري ضمن أولوياتها في إطار هذا السيناريو: تنمية القدرة على الإبداع، أو إعداد طلاب للتعامل مع عصر المعلومات، وبصفة خاصة تنمية قدرة الطلاب على التعلم الذاتي والمستمر.
- وجود فجوة قائمة بين الأهداف المعلنة في التقارير والوثائق الرسمية وبين الأهداف التي تُنفَّذ على أرض الواقع.

ب- نظام القبول والدراسة لتطبيق محور حقوق الطفل في التعليم ما قبل الجامعي المصري:

- استمرار التنظيم الحالي لتطبيق محور حقوق الطفل؛ مع الفصل بين متطلباته وحقوقه بالتعليم.
- استمرار التنظيم الحالي لوضع الطفل في التعليم ما قبل الجامعي المصري.

ج- المناهج وطرق التدريس:

- ضعف الإصلاحات والتحسينات الجزئية في مضمون ومحتوى مادة حقوق الطفل.

- قلة التنوع في طرق التدريس وأساليب التقويم المتبعة مع الطالب والمعلم بغرض تقويم الأداء.
- ضعف فعالية المناخ المدرسي، بجانب عدم توجيه الطلاب للأنشطة المدرسية سوف يساهم في صنع حالات التطرف بطريقة غير مباشرة؛ وخاصة في حالة تخلي المدرسة عن دورها في غرس قيم الانتماء والولاء في نفوس الطلاب، وكذلك في حالة تخلي المدرسة عن دورها في تبني قيم التسامح والولاء.
- ضعف تدريس المجالات العلمية وضعف الإمكانات المادية المرتبطة بها.

د. إعداد موجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية، وبدورهم يساهمون في تدريب الإخصائي الاجتماعي:

- ضعف الإعداد الحالي لموجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية، على الرغم من وجود محاولات متعددة لإحداث تغيرات جوهرية في عمليات الإعداد.
- المزيد من تنشيط عمليات التدريب لموجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية، ولكن تتم معظمها بشكل روتيني دون الإفادة منها، وربما يرجع ذلك إلى نوعية البرامج ذاتها؛ حيث لا تلبي حاجات موجهي ومكتب الخدمة الاجتماعية، أو عقد تلك الدورات في مواعيد غير مناسبة لأوقاتهم في أثناء العام الدراسي.

هـ. الإدارة والتمويل:

- المزيد من المركزية في الهيكل التنظيمي في قطاع تعليم حقوق الطفل عمومًا، وتحكم الروتين في طبيعة الاتصالات بين الأفراد أو بين المستويات الإدارية المختلفة، لصنع واتخاذ القرار على المستويات الإدارية.

- المصدر الأساسي للتمويل متمثلًا في الدولة، مع الاستعانة ببعض القروض من الهيئات الخدمية، وما يترتب عليه من ضغوط في تشكيل القرار السياسي وصنع السياسة التعليمية.

متطلبات تنفيذ السيناريو التقليدي: توجد عدة متطلبات لتنفيذ هذا السيناريو في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة بجانبيها النظري والميداني؛ ويمكن توضيحها فيما يلي:

- وضع استراتيجية وخطة عمل مُحكمة ودقيقة لتنفيذ تطبيق حقوق الطفل في التعليم المصري، وتحديد الأهداف والخطوات اللازمة لتحقيقها.
- إعداد دراسات دقيقة لحقوق الطفل في التعليم المصري، وتحديد السياسات والتشريعات المناسبة لتنفيذها.
- إجراء حوارات ومناقشات مع المهتمين والخبراء والمعنيين؛ للوصول إلى تشخيص دقيق لمشاكل حقوق الطفل في التعليم المصري وتحديد الحلول المناسبة.
- عمل حملات توعية وتثقيف للطلاب وأولياء الأمور حول حقوق الطفل في التعليم المصري، وكيفية حمايتها وتطبيقها.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل في التعليم المصري.
- توفير الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ الحملات والبرامج المختلفة لتعزيز حقوق الطفل في التعليم المصري.
- وضع آليات رصد وتقييم لتطبيق حقوق الطفل في التعليم المصري، وتحديد المؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في هذا المجال.

معوقات تنفيذ السيناريو التقليدي: توجد عدة معوقات لتنفيذ هذا السيناريو في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة بجانبيها النظري والميداني؛ ويمكن توضيحها فيما يلي:

- قصر النظرة الوسيعة للتعليم: قد يركز البعض على تعليم المواد الأساسية فقط دون النظر إلى حقوق الطفل، أو تفاصيل التعليم الناجح.
- وجود تحديات اقتصادية: قد يجد المسؤولون تحديات اقتصادية في تقديم الحماية الناجحة لحقوق الطفل؛ وذلك لعدم القدرة على توفير الموارد المالية والإدارية اللازمة.
- تعارض حقوق الطفل مع مجموعة من اجتماعيات الثقافة: قد يواجه الطفل تحديات في تطبيق حقوقه بسبب تداخل مجموعة من الثقافات الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تعتبر مهمة في المجتمع.
- نقص المهارات الإدارية والقانونية: قد يعيق النقص الحاصل في المهارات الإدارية والقانونية قدرتنا على تطبيق حقوق الطفل بشكل صحيح وفعال.
- عدم وجود رؤية تنفيذية لحقوق الطفل من خلال موارد التعليم: قد يفتقد التعليم القائم في المؤسسات التعليمية إلى بنية تحتية قادرة على تطبيق الحماية بشكل لا يشوبه شك من حقوق الطفل.

٢- السيناريو الإصلاحي حتى عام ٢٠٣٠م:

يستند هذا السيناريو على فرضية مؤداها تحالف الغالبية العظمي للمجتمع حول حل وسط على مستوى الأهداف والوسائل؛ كالتالي:

- يسعى هذا التحالف إلى إصلاح الأوضاع؛ لا تغييرها بشكل جذري، لأنه يمثل التصور المتولد عن استطلاع رؤى القوى الاجتماعية في المجتمع والتشكيلات

السياسية القائمة للمستقبل المرغوب فيه من جانبهم، بغض النظر عن مدى تكامل أو تناسق هذا التصور.

- ينعكس هذا في شكل حركة إصلاح مؤسسي على مستوى القطاعات المختلفة بالدولة، مع حدوث معدلات تنمية متفاوتة في تلك القطاعات.
- تعتمد الفكرة الأساسية لهذا السيناريو على حدوث إصلاح وتحديث وتطوير لتعليم حقوق الطفل من خلال حركة الإصلاح المؤسسي بالدولة.

وصف السيناريو الإصلاحي:

- زيادة معدلات النمو في التعليم؛ إلا أن دور المؤسسات العلمية غائب في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.
- المزيد من التحسن في أداء منظومة التعليم ومنظومة العلم والتكنولوجيا تحسنًا لا يصل إلى درجة إعادة الصياغة الجذرية للبناء المؤسسي لهما.
- يغيب عن هذا السيناريو آليات السرعة والدقة في اتخاذ القرارات.
- المزيد من دعم منظمات المجتمع المدني لإتاحة الفرصة للمشاركة في كافة قطاعات المجتمع.
- وجود بعض الخلافات من جانب بعض القوى الاجتماعية في المجتمع بسبب ضعف قدراتها.

توجهات الإصلاح الجزئي للسيناريو الإصلاحي:

أ. **الأهداف المستقبلية لحقوق الطفل في التعليم:**

- يهدف تعليم حقوق الطفل في إطار هذا السيناريو إلى تحسين الكفاءة والجودة من خلال تدريسه بالمناهج، بالإضافة إلى اكتساب المهارات الفنية والعملية

والحياتية، وإكساب الطلاب القدرة على التفكير العلمي الموضوعي، وإدراك العلاقات بين الأسباب والنتائج باستخدام أسلوب حل المشكلات.

- تزويد جميع الطلاب بالخبرات التعليمية التي تلبي احتياجاتهم كمطلب أساسي لدفع عملية التنمية.
- تحقيق إصلاح وتطوير التعليم المصري لتنمية رفاهة المجتمع.

ب. المناهج الدراسية والتقويم:

- إجراء بعض التعديلات في المناهج الدراسية بهدف مواكبتها للتغيرات العالمية؛ مع إدخال بعض التعديلات بما يلائم البيئة المصرية؛ حيث يتمثل هذا المنهج في مجموعة من المجالات التعليمية التي توفر للطلاب المعارف والاتجاهات والمهارات الأساسية؛ بما يمكِّن الطالب من الإعداد للمواطنة والمسئوليات.
- إدخال تعديلات في عملية تقويم أداء الطلاب تشمل الأساليب والأدوات؛ بما في ذلك نظم الامتحانات ومستوى الأسئلة واهتمامها بالجوانب المهارية المختلفة.
- المزيد من التغيير في طرق التدريس؛ نتيجة لاستخدام اتصالات الفضاء وتكنولوجيا المعلومات بزيادة وعي الطلاب بالقنوات التعليمية، وكيفية استخدام شبكة المعلومات في التوصل للمنصات التعليمية.
- إنشاء عدة أقسام تكنولوجية لإنتاج الوسائل والبرمجيات مع صناعة النماذج والأشكال التوضيحية؛ والتي يمكن استخدامها في تفعيل العملية التعليمية للطلاب لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- إسناد أعمال المتابعة من الإدارات التعليمية ووجود قنوات للتواصل مع المراكز البحثية والوزارة.

ج. إعداد المعلم وتدريبه على تعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم وفق اتفاقية حقوق الإنسان:

- استمرار إعداد المعلم على ما هو كائن بالتعليم مع إدخال بعض التحسينات في طريقة الإعداد، وتتمثل في دراسته لبعض علوم المستقبل والتعامل مع الحاسب والإنترنت وكيفية استخدام ذلك في التدريس.
- إدخال مزيد من التحسينات في برامج تدريب المعلمين الجدد في أثناء الخدمة؛ حيث يشرف على تلك البرامج المراكز البحثية التربوية والإدارات المسئولة بوزارة التربية والتعليم.

د. الإدارة والتمويل:

- وضع معايير للمساءلة أو المحاسبية التعليمية لضمان مستوى عالٍ من الأداء؛ مع الاستثمار الأمثل لإدارة الوقت، وكذلك تحقيق الانضباط على كافة مستويات العمل.
- تعدد وتنوع مصادر التمويل لتحسين خدمة تعليم الطلاب لحقوق الإنسان بالتعليم.
- القيام بالعمليات التدريبية الجادة لرجال التخطيط التعليمي، والاستعانة بمستشارين من رجال التخطيط التعليمي الذين أعدوا لها خصيصًا؛ مع تفويض جانب محدود من السلطات للمستويات الإدارية الأقل.

<u>متطلبات تنفيذ السيناريو الإصلاحي:</u>

- تعديل في أهداف مرحلة التعليم الثانوي عمومًا والثانوي العام خصوصًا؛ حيث يمثل هذا السيناريو مرحلة انتقالية لتغيير يتم إدخاله على فترات حتى يتقبله الأفراد، ويتمثل هذا التعديل في الاهتمام بمنتج طلابي يعي بحقوقه وواجباته في ضوء مفاهيم الأمن القومي.

- زيادة الاهتمام والتركيز على إصلاح عيوب التعليم والتركيز على النقاط الإيجابية فيه.
- ارتفاع محدود في متوسط دخول المعلمين والأفراد العاملين بالتعليم عمومًا يتيح درجة ما من التحفيز لهم، بما في ذلك وضع الحوافز للمشاركين.

المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ السيناريو الإصلاحي: من المتوقع أن توجد عدد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام تنفيذ هذا السيناريو؛ وهي:

- الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفي الهائل والاستخدام المتقدم للتكنولوجيا الحديثة، والنظريات والاتجاهات العلمية الحديثة، كل ذلك قد يقف عائقًا أمام استمرار هذا السيناريو، لأنه يفرض زيادة سرعة التغيير والتخلي عن التغيير البطيء.
- تنامي الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع ضعف الإشباع المادي والمعنوي للمعلم والقيادات التعليمية؛ مما يزيد من حدة الضغوط الاجتماعية والمادية على تلك الفئة؛ بما قد يدفعهم إلى اتباع المقاومة السلبية للعمل والتجديد فيه.
- التحول تحت ضغوط محدودية الموارد المالية إلى التركيز على بعض القطاعات الفرعية دون تطوير، قد يؤدي إلى توترات اجتماعية بسبب الارتداد إلى السيناريو الريادي.

٣- السيناريو الابتكاري حتى عام ٢٠٣٠م:

هذا السيناريو قائم على فرضية مؤداها إطلاق طاقات الإبداع والابتكار الكامنة في المجتمع من أجل التنمية المستدامة، ويستند هذا السيناريو على الفرض التالي:

- وضع القطاعات المسئولة السياسات العامة لتطوير حقوق الطفل في التعليم رسميًا؛ بغية إنتاج نخبة من المتعلمين؛ بما يدعم تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا.

- اتخاذ الجهات المسئولة القرار على نحو من الجدية والمسئولية.
- تقديم الإدارة نموذجًا للتقدم والنمو لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة التعليمية.
- الارتكاز على برامج دعم حقوق الطفل بالتعليم؛ لإعادة صياغة جذرية لمنظومة التعليم وللبناء المؤسسي للعلم والتكنولوجيا في مصر.

منطلقات السيناريو الابتكاري: توجد مجموعة من العوامل الحاكمة التي تمثل منطلقات السيناريو الابتكاري:

- إيجاد شراكة اجتماعية حقيقية متكاملة بين قطاعات المجتمع؛ بحيث يصبح تطوير التعليم قضية قومية عامة تسعى لتطبيق حقوق الطفل، وتعرِّفه واجباته بالتعليم.
- لتأكيد على خصائص الهوية لمواجهة سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة؛ بأن نعمق قيم الانتماء والولاء لقيم مجتمعنا المصري والعربي.
- تغيير نظرة مسئولي التعليم عن ضرورة الاهتمام بحقوق الطفل وواجباته بالتعليم.
- سيتم العمل بكل السبل لتوفير التمويل اللازم لتحقيق التطور المنشود لتحقيق جودة تعليم الأطفال.

وصف السيناريو الابتكاري:

- التأكيد على زيادة قدرة المؤسسات التعليمية على تنويع الأنشطة المقدَّمة للأطفال؛ لزيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، وسوف يتم ذلك عن طريق مرونة السلم التعليمي، وتوفير الأنشطة التوعوية التربوية.

- الارتقاء بزيادة وعي التوجيه ومكتب الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم.
- اهتمام المؤسسة التعليمية بمعايير الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم من خلال جودة المنظومة التعليمية.
- سوف تؤدي المراكز البحثية التربوية دورًا مهمًا في العملية التعليمية؛ حيث سيتم إحداث التقارب في وجهات نظر الأكاديميين على مستوى البحث التربوي والممارسين على المستوى الإجرائي والتطبيقي؛ من خلال التنسيق المستمر بين المراكز البحثية ومتطلبات الوزارة من خلال توجيه ومكتب الخدمة الاجتماعية.
- تقويم أداء وفاعلية المدارس الثانوية من خلال المسئولين لضمان أعلى مستويات الأداء.
- نشر الوعي بأهمية حقوق الطلاب بالتعليم ما قبل الجامعي من خلال وسائل الإعلام ومواقع الاتصال الاجتماعي، وتوفير برامج تدريب الطلاب في الإجازة الصيفية على تطوير المهارات والمعارف التي تسهم في رفع وعيهم بقضايا حقوق الطفل بالتعليم محليًا ودوليًا بالمشاركة مع اليونسكو واليونيسيف (unicef, 2015, 1-88)، (unicef, 2017, 9-55).
- سوف يكون نمط الإصلاح المأمول في التعليم الثانوي من خلال تغيير جذري في السياسات التعليمية؛ يتضمن تطوير المحتوى والأساليب وزيادة الإنفاق على الأنشطة الخاصة بالوعي بحقوق الطفل.
- رفع مستوى موجهي ومسئولي مكتب الخدمة الاجتماعية باتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية اللازمة.

- نشر الوعي بمدى أهمية المشاركة المجتمعية لتعزيز التمويل قبل الجامعي.
- التخطيط لتوفير التمويل والمساهمة في تجهيز البنية التحتية اللازمة لنشر الوعي لدى العاملين والطلاب.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير سير العملية التعليمية بخصوص تطبيق أنشطة تسهم في زيادة الوعي بحقوق وواجبات الطفل بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي.
- الاستغلال الأمثل للهبات والمنح لعملية الإصلاح والتطوير للطالب المصري، وتوظيفها لتجهيز المدارس بالأجهزة والتقنيات للتغلب على الصعوبات المواجهة لتطبيق مبادئ ومفاهيم حقوق الطفل بالتعليم ما قبل الجامعي المصري.
- الاعتماد على متخصصين متطوعين في مجال البرمجيات لتوفير محتوى إلكتروني يشمل كافة المناهج وإدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان بها بما يتناسب مع الفروق الفردية.
- نشر الوعي بأهمية حقوق الطلاب بالتعليم ما قبل الجامعي من خلال وسائل الإعلام ومواقع الاتصال الاجتماعي.
- توفير برامج تدريب الطلاب في الإجازة الصيفية على تطوير المهارات والمعارف التي تسهم في رفع وعيهم بقضايا حقوق الطفل بالتعليم محليًا ودوليًا بالمشاركة مع اليونسكو واليونيسيف.
- غرس روح العمل الجماعي داخل المؤسسة التعليمية، والتأكيد على أن نجاح تطبيق مفهوم حقوق الطفل بالتعليم مسئولية مشتركة بين جميع أعضاء المؤسسة التعليمية.

- ممارسة أنشطة التعلم عبر الإنترنت مع التوجيه لاستخدام مختلف الوسائل لنشر الوعي لدى الأطفال بأهمية حقوقهم وواجباتهم.
- الاستعانة بخبراء لتزويد الطلاب بمهارات نشر الوعي بمبادئ ومفاهيم حقوق الطفل بالتعليم ما قبل الجامعي المصري.
- تطبيق استراتيجية التعلم المعكوس، ويتلقى الطالب فيها المحتوى التعليمي الإلكتروني؛ فيتحول الطالب من مستقبِل للمعلومة لباحث عن المعلومة، ثم إجراء نشاطات وجهًا لوجه بالتناوب مع محطات التعلم داخل الغرف الصفية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أبو حسين، ولاء محمد رضا (٢٠١٩). تصور مقترح لتحقيق متطلبات حقوق الطفل بالتعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء التكنولوجيا الحديثة، مجلة كلية التربية، ع (٢٨)، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ٤٧-١٠٤.

٢- ابن منظور. محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الخزرجي (١٢٩٠). لسان العرب، ج (٤)، دار النوادر، سوريا.

٣- أحمد، عبد الخالق فتحي عبد الخالق (٢٠١٧). برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع (٩٦)، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ديسمبر، ٧٥-١٠٤.

٤- الأمم المتحدة (١٩٤٨). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، قرار ٢١٧ أ (III)، جنيف، سويسرا.

٥- ـــــــــــ (١٩٦٨). المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، الذي عقد في طهران بين ٢٢ نيسان/ أبريل و١٣ أيّار/مايو، إعلان طهران.

٦- ـــــــ (١٩٧٤). إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٨ (د-٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧.

٧- ـــــــــــ (١٩٨٩). مبادئ تدريس حقوق الإنسان، منشورات منظمة الأمم المتحدة.

٨- ـــــــــــــ (١٩٨٩). اتفاقية حقوق الطفل، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

٩- ـــــــــــــ (١٩٩٠). مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ٢٩ - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠، نيويورك، الولايات المتحدة.

١٠- ـــــ (١٩٩٩). دليل تدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ع (٦) من سلسلة التدريب المهني، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، سويسرا.

١١- ـــــــــــ (٢٠٠٣). حقوق الانسان- عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الانسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)، رقم (٤)، مايو، منشورات الأمم المتحدة، ١-١٤٠

١٢- ـــــــــــ (٢٠٠٥). الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، ع (١٢)، نيويورك وجنيف.

١٣- ـــــــــــ (٢٠٠٥) . إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، لجنة حقوق الطفل، الدورة الأربعون، ٢٠-٣٠سبتمبر، جنيف، سويسرا.

١٤- ـــــــــــ ٢٠٠٦. مجلس حقوق الإنسان. قرار الجمعية العامة، الدورة ٦٠، ١٥ مارس، جنيف، سويسرا.

١٥- ـــــ (٢٠١٢). البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة عمل المرحلة الثانية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، نيويورك وجنيف.

١٦- ـــــــــــ (٢٠٠٨). الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ١-٢٧٠، جنيف، سويسرا.

١٧- الجريدة الرسمية (٢٠٠٨). قانون الطفل والمعدل بقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م، الجريدة الرسمية، ع (١٣)، ٢٨ مارس، والجريدة الرسمية، ع (٢٤ مكرر)، ١٥ يونيه، و ع (٢٨) في ١٠ يوليو.

١٨- الجيزاوي، داليا (٢٠١٧). رؤية تكاملية لمعالجة مضامين حقوق الطفل العربي في مجال التعليم- أبحاث ودراسات سابقة للمجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، مج (٧)، ع (٢٨)، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢١٥-٢٢٢.

١٩- الحبيشي، عبد الواحد رجاء الله عطيوي (٢٠٢٠). حقوق الطفل التربوية في الصف الدراسي بالتعليم الأساسي، مجلة البحث العلمي في التربية، ع (٢١)، ج (٣)، مارس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٤٣٧-٤٥٣.

٢٠- الخولي، هديل مصطفي مصطفي عبد الفتاح (٢٠١٧). تصور مقترح للتربية على حقوق الإنسان بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، العلوم التربوية، ع (٤)، ج (٢)، أكتوبر، ٤٩٠-٥٦٥.

٢١- القضيبي، فوزية بنت محمد (٢٠٢١). دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع (٦٨)، كلية الإمارات للعلوم التربوية، يونيو، ٣٥-٥٧.

٢٢- اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢١. الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان جمهورية مصر العربية ٢٠٢١-٢٠٢٦، مصر، ١-٧٨.

٢٣- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٩). الحق في التعليم، التعليق العام رقم ١٣، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة (٢١).

٢٤- اللجنة العليا للإشراف على الاستفتاء الدستوري المصري (٢٠١٤). دستور جمهورية مصر العربية المعدل، الجريدة الرسمية، ع (٣) مكرر أ، ١٨ يناير، مصر.

٢٥- المحروقي، ماجد ناصر خلفان (٢٠٢١). العالم الرقمي وتأثيراته على حقوق الطفل، مجلة آفاق للعلوم، مج (٦)، ع (٢)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ٣٢-٥٠.

٢٦- الهيئة العامة للاستعلامات، ودراسات في حقوق الإنسان، العدد الخامس، القاهرة، يوليو ٢٠١٩.

٢٧- اليونسكو (١٩٦٠). اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ١٤ ديسمبر، في دورته الحادية عشرة، جنيف، سويسرا.

٢٨- برزوق شباب (٢٠١٢). الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر.

٢٩- بوابة أخبار اليوم (٢٠٢١). توصيات مؤتمر «حقوق الإنسان.. بناء عالم ما بعد الجائحة، موقع: https://akhbarelyom.com/news/newdetails، تم الدخول في: (١٥-٥-٢٠٢٣).

٣٠- زكي، إيناس أحمد عبد العزيز (٢٠٢٠). رؤية مقترحة لمواجهة التنمر ضد الطفل في ضوء حقوقه من وجهة نظر أولياء الأمور، مجلة الطفولة والتربية، مج (١٢)، ع (٤١)، يناير، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، ١٥-٧٢.

٣١- سماحة، هاني خالد سعيد، وأبو طالب، تغريد فتحي محمد (٢٠١٨). أثر برنامج تدريبي قائم على استراتيجيات التعلم النشط في اكتساب طلبة الصف الثالث الأساسي في الأردن لمفاهيم حقوق الطفل، دراسات- العلوم التربوية، مج (٤٥) ملحق، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ٦٣٥-٦٥١.

٣٢- سينغ، كيشوري (٢٠١٣). تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (٢٣)، البند (٣) من جدول الأعمال، جنيف، سويسرا.

٣٣- عبد الواحد، إيمان عبد الحكيم رفاعي (٢٠٢١). دور تدريس مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في تحقيق مفاهيم السلام العالمي لدى طالبات كلية التربية للطفولة المبكرة بجامعة المنيا- دراسة تقويمية، مجلة الطفولة والتربية، مج (١٣)، ع (٤٦)، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، أبريل، ٨٧-١٣٥.

٣٤- عبده، انتصار السيد المغاوري ٢٠٢١. بعض بنود قانون الطفل المصري في ضوء المشكلات الاجتماعية المعاصرة: دراسة نقدية، المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة ببورسعيد، ع (٢٠)، سبتمبر، كلية التربية للطفولة المبكرة، جامعة بورسعيد، ١-٧٥.

٣٥- عبيد، شيخة عبدالله أحمد البريكي (٢٠٢١). دور معلمات التعليم الثانوي ببيشة في مواجهة الآثار السلبية للتطور التقني على القيم الاجتماعية والهوية الثقافية للطالبات، المجلة التربوية، ج ٨٤، أبريل، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٨٠٥-٨٤١.

٣٦- عزيز، سامية سامي، وآخرين (٢٠١٧) فاعلية برنامج إرشادي لتنمية السلوك الإيجابي نحو حقوق الطفل لدى الأطفال والوالدين والمعلمين، مجلة دراسات الطفولة، مج (٢٠)، ع (٧٥)، يونيو، كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٠٣-١٠٨.

٣٧- عوض، محسن (٢٠٠٥). الدليل العربي- حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية في العالم العربي، سويسرا، ١-٥٨٤.

٣٨- فريق المرصد المصري، ٢٠٢١. مؤتمر "حقوق الإنسان.. بناء عالم ما بعد الجائحة" الذي ينظمه المركز المصري للفكر والدراسات، ٨ أبريل، موقع: https://marsad.ecss.com.eg، تم الدخول في: (١٥-٥-٢٠٢٣).

٣٩- ناصر الدين، نبيل عبد الرحمن (٢٠٠٤). ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عدن، اليمن.

٤٠- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ٢٠٢١.تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١- التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، ١-٢٩٦.

٤١- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني(٢٠٢١) وزير التربية والتعليم يشارك في فعاليات مؤتمر" حقوق الإنسان - بناء عالم ما بعد الجائحة، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Adam, Zakari (2015). Building Capacity for Advancing Child Protection in Mali, A project submitted to Middlesex University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Professional Studies (Child Protection), Institute for Work Based Learning Middlesex University, 41-55.

2- Moody, Zoe (2020). Children's Rights to, in and through Education: Challenges and Opportunities, vol.16, Solsko Polje Journal, Pedagoški institut, Gerbičeva ulica, Ljubljana, 11-25.

3- Unicef 2015. Teaching and learning about child rights: A study of implementation in 26 countries, research was commissioned and funded by the Advocacy and Child Rights Education Unit at the UNICEF Private Fundraising and Partnerships Division, Geneva.

4- Öztürk, Ayşe & Doğan, Gülay Özdemir (2017). Effective Children's Rights Education from the Perspectives of Expert Teachers in Children's Rights Education: A Turkish Sample, Journal of Education and Learning; Vol. 6, No. 4, Canadian Center of Science and Education , Ontario, Canada, 303-314

5- Unicef (2017). CHILDREN'S RIGHTS IN EDUCATION: APPLYING A RIGHTS-BASED APPROACH TO EDUCATION, 9-55).